الدَّرْسُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ (24) مِنْ دُرُوسِ عُمْرَةِ الْأَهْطَامِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مَضَلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضَلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَمَّا بَعْدُ

بَابُ فَسْخِ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

قال المصنّف رحمه الله

الحديث 244

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أَهَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ وَقَدِيمَ عَلِيٍّ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: أَهَلَّتُمْ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا ثُمَّ يَحُلُّوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُمْ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُمْ مَا أَهْدَيْتُمْ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَّتُمْ

وحاضت عائشة رضي الله عنها فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت فلما طهرت طافت بالبيت قالت يا رسول الله تنطلقون بحجة وعمره وأنطلق بالحج فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التعميم فاعتمرت بعد الحج.

في هذا الباب سيذكر المصنّف رحمه الله الأحاديث الدالة على مشروعية فسخ الحج إلى العمرة، بل الأفضل أن يحول الحاجّ الذين نوى القرآن أو الأفراد نيته من الحج إلى العمرة

ليكملها ثم حتى يتحلل منها ثم يحرم بالحج في وقته ويصير بذلك متمتعاً لأن التمتع أفضل الأنسك كما مرّ معنا، ففسخ التّية يكون بأن يحوّل نيّته من الحجّ إلى العمرة فيجمع بذلك يعني بين عمرة مستقلة وحجّ مستقلّ في عامٍ واحد وفي سفرٍ واحد.

وفي هذا الحديث يذكر جابر رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ وأصحابه عندما أحرّموا لم يكن قد ساق الهدى إلاّ التّبيّ ﷺ وطلحة رضي الله عنه، أمّا بقية الصّحابة فلم يسوقوا الهدى من ذي الحليفة، فأمرهم التّبيّ ﷺ بأن يحوّلوا نيّتهم من حجّ إلى عمرة، وأن يطوفوا بالبيت ويسعوا ثمّ يقصروا فيحلوا بذلك فيحلّ لهم كلّ شيء حتى النّساء.

فكأن ذلك صعب عليهم واستعظموه فقالوا ننطلق إلى منى وذكره أحدنا يقطر يعني بذلك من جماع أهله وهذا القول بلغ التّبيّ ﷺ فقال له التّبيّ ﷺ (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحللت) يعني لم يمنعه من أن يفسخ حجّه إلى عمرة إلاّ أنّه ساق الهدى، ولو لم يكن معه الهدى لفعل مثل ما فعلوا ولتحلّل، وقوله هذا ﷺ من أقوى الأدلّة على أنّ التّمتع أفضل الأنسك.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: (من لم يسق الهدى فالتّمتع في حقّه أفضل ومن ساق الهدى فالقران في حقّه أفضل) قال هذا جمعاً بين النّصوص.

ثم ذكر جابر رضي الله عنه أنّ عائشة رضي الله عنها حاضت وأنها فعلت في حجّها ما يفعله الحاجّ إلاّ أنّها رضي الله عنها لم تطف، وذلك لأمر التّبيّ ﷺ بذلك، فقال لها ﷺ: (افعلي ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) فلما طهرت أفاضت يوم النّحر فطافت بالبيت فأكملت بذلك ما كان بقي عليها من حجّها.

لكن بقي في نفسها أنّ التّاس سيرجعون بعمرة وحجّ مستقلين وهي لا، ترجع فقط عمرة أو بحجّ معه عمرة في نفس الوقت. أي أنّها كانت قارئة رضي الله عنها ومنهم من يقول أنّها كانت مفردة المهم أنّها لن ترجع كبقية من كان معها بحجّة مستقلة وعمرة مستقلة، فأخبرت

النَّبِيِّ ﷺ بذلك أن هذا بقي في خلدتها وأنه تحسرت، وكان هذا منها رضي الله عنها حباً في الخير وحباً في أن تكون من الأفاضل

فأمر أباها عبد الرحمن أن يخرج بها إلى التَّعْمِيم وهو موضعٌ يبعد أربعة أميالٍ من مكة وفيه الآن مسجد يسمى مسجد عائشة رضي الله عنها، فأحرمت منه هناك وأتت بالعمرة التي أرادت رضي الله عنها وأرضاها.

يستفاد من الحديث:

- جواز فسخ الحجّ إلى عمرةٍ ليسير الحاجّ متمتعاً وهو قلنا أنّ التَّمَتُّعَ أفضل الأنساق.
- وفيه عدم جواز هذا الفسخ على من ساق الهدى لأنّ هذا الفسخ يشترط فيه أن لا يكون الحاجّ قد ساق الهدى.
- جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير كما فعل عليٌّ رضي الله عنه حيث علّق إحرامه على إحرام النبي ﷺ لما لم يدري ما يفعل.
- وفيه أنّ المتمتعة إذا حاضت ولم تطهر قبل الحجّ فإنّها تدخل الحجّ على العمرة فتصبح قارنَةً وتفعل ما يفعله الحاجّ غير الطّواف، ثمّ تأتي بطوافها بعد الطّهر.
- من أراد أن يحرم بالعمرة من مكّة فإنّه يذهب إلى الجِلِّ سواء التَّعْمِيم أو غيره.
- جواز أداء أكثر من عمرة في سفرٍ واحد لفعل عائشة رضي الله عنها. هذا ما يتعلق بهذا الحديث والله أعلم.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 245

وعن جابر رضي الله عنه قال: قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول لبيك بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ فجعلناها عمرةً.

سبق الكلام عن هذا وفي الحديث تقرير مشروعية فسخ الحج إلى عمرة وكذلك فيه الجهر بالتلبية وأن النسك يذكر في أول أو في أثنائها لأنهم كانوا يقولون لبيك بالحج فكانوا يجهرون بالنسك في التلبية.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 246

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج، فأمرهم أن يجعلوها عمرةً، فقالوا يا رسول الله أيّ الحلّ؟ فقال: الحلّ كلّهُ.

في الحديث تقرير مشروعية الفسخ وأن من حلّ من عمرته حلّ له أيّ شيءٍ حتى الجماع لأنه ﷺ قال لهم الحلّ كلّهُ لما سألوه أيّ الحلم.

فقوله في الحديث صبيحة رابعة أي الليلة الرابعة من ذي الحجة.

وسؤالهم عن نوع الحلّ يستفاد منه أنّ الحلّ ليس نوعاً واحداً وهو شرعاً نوعان:

- حلٌّ تباح معه جميع محظورات الإحرام.
- وحلٌّ ناقضٌ أو غير كاملٍ تباح معه جميع المحظورات إلا إتيان النساء.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 247

عن عروة بن الزبير رضي الله عنه قال: سئل أسامة بن زيد وأنا جالس كيف كان رسول الله ﷺ يسيّر حين دفع؟ قال: كان يسيّر العنق فإذا وجد فجوة نصّ.

العنق: انبساط السير

النصّ: فوق ذلك.

يخبر عروة رضي الله عنه أنّ الناس سألوا أسامة بن زيد رضي الله عنه عن سير رسول الله ﷺ حين دفع من عرفة إلى مزدلفة، وذلك أنّ أسامة رضي الله عنه كان رديف النبي ﷺ حينها، فأخبر رضي الله عنه أنّه كان سيرا حثيثا فيه نوع من السرعة بحيث يتحرك معه عنق الناقة، يعني ليس سيرا سريعا بل سيرا حثيثا يتحرك معه عنق الناقة. فإذا وجد متسعا لم يكن أمامه الناس ولن يؤذي أحد إذا أسرع، أسرع أكثر من ذلك وهذا هو النصّ الذي أشار إليه.

ففي الحديث بيان أنّ السّنة في المشي عند الدّفع من عرفة إلى مزدلفة هي أنّه يكون ليس بطيئا وليس سريعا يكون بين ذلك، لكن إذا وجد ماشي متسعا وأمكنه بأن يسرع من غير أن يؤذي الناس فالسّنة هي الإسراع.

ثم قال المصنّف رحمه الله

الحديث 248

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعّلوا يسألونه فقط رجل: لم أشعر فحلقتُ قبل أن أدبج. قال: ادبج ولا حرج.

وجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي. قال: لرمي ولا حرج.

فما سئل يومئذٍ عن شيءٍ قدّم ولا أخّر إلا قال: افعل ولا حرج.

في هذا الحديث دليلٌ على جواز تقديم أفعال يوم النحر بعضها على بعض وهي أربعة أشياء: الرمي والنحر والحلق والطواف وكذلك السعي إذا كان الحاج متمتّعاً.

وهذا الجواز من رحمة الله تبارك وتعالى بعباده وتخفيفه عليهم، لكن ينبغي أن يعلم أن إتباع السنة أولى وأفضل، فإن الحاج إذا وصل إلى منى يوم النحر فإنه وبعد طلوع الشمس يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات، ثم ينحر هديه، ثم يحلق رأسه أو يقصر شعره، ثم يفيض إلى مكة للطواف بالبيت والسعي كما قلنا إن كان متمتّعاً.

وقد اختلف العلماء في سقوط الترتيب عن العامد في الحديث جاء ذكر الجاهل أو النَّاسي ولماذا؟ لأنه في الحديث دائماً يقول "فقال رجلٌ لم أشعر فحلقت، لم أشعر فنحرت" لذلك قالوا أنّ هذا لا إشكال فيه في حق الجاهل والنَّاسي، لكنهم اختلفوا في سقوط الترتيب عن العامد، وقالوا الحديث يخرج الجاهل والنَّاسي - كما قلنا - أمّا العامد فهل يدخل في هذا الحكم أيضاً أم أنّه لا يسقط عنه الترتيب؟

فذهب الشافعي وأحمد رحمهم الله إلى سقوطه عنه، وقالوا الترتيب سنّة مستحبة وليس بواجب ولأنّه لم يأتي في جميع طرق الحديث هذه لم أشعر بل جاءت مباشرةً فقلت كذا وكذا، قدّمت كذا على كذا.

وكذلك جاء في الحديث أنه قال فما سئل يومئذٍ عن شيءٍ قدّم ولا أخر إلا قال إفعل ولا حرج. وليس فيه أنّ هذا الكلام كان للناسي أو جاهل. لذلك قال هذان الإمامان الشافعي وأحمد أنّ الترتيب مستحبٌ وليس بواجب، وعلى هذا فإنّ العائد لا شيء عليه ولا دام عليه إن قدّم وأخر عمداً والله أعلم.

ثمّ قال المصنّف رحمه الله

الحديث 249

عن عبد الرحمن بن يزيد التّخمي أنّه حجّ مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فرآه يرمي الجمرة الكبرى بسبع حصياتٍ، فيجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ثمّ قال: هذا مقامُ الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ.

بيّن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو من أكبر صحابة رسول الله ﷺ السّنة عند رمي جمرة العقبة "الجمرة الكبرى" وهي أن يكون البيت أي القبلة عن يسار الرامي. ومنى عن يمينه ويستقبل الجمرة عند رميها

والجمرات: ثلاثة صغرى ووسطى وكبرى

- أمّا الصّغرى وتسمى بالدنيا والأولى: وهي أوّل جمرة بعد مسجد الخيف بمنى. سميت بذلك لأنها أقرب جمرة إليه.

- والثانية هي الجمرة الوسطى: وهي ما بين الجمرة الصّغرى والكبرى العقبة.

- والاخيرة هي جمرة العقبة والجمرة الكبرى: وتقع آخر منى تجاه مكة. وهي ليست من منى ليست داخل حدود منى.

والجمر: معناه مَجْمَع الجمار، عندما نقول الجمرة الكبرى أو الجمرة الصّغرى أو الجمرة الوسطى نعني بذلك مجمع الجمار.

وأما الجَمْرَة: عندما نقول الجمرات فهي الحصى الصّغيرة وقد مر معنا هذا في كتاب الطّهارة.

وفي قوله: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ينبههم أنّ هذا الذي وقف فيه النّبي ﷺ عند رميه، وهذا من تعليمه رضي الله عنه لسنة المصطفى ﷺ.

وهذا فيه حبّ الصّحابة رضي الله عنهم للسنة وتحريمها لها عند أدائهم للعبادة فإنهم كانوا رضي الله عنهم كما يتحرّون موضع وقوف ﷺ وكيف كان واقفاً وكيف اتّجه ويراعون أيّ شيء رأوه وعلموه من النّبي ﷺ.

وخصّ سورة البقرة بالذكر من بين جميع السور لأنّ فيها بيان أحكام الحجّ، وقيل لأنّها أطول سورة في القرآن والله أعلم.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 250

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: اللهم ارحم المحلّقين قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: اللهم ارحم المحلّقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟

قال: والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين.

الحلق: هو التقصير من مناسك العمرة والحجّ، قال الله عز وجل ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ فالحلق والتقصير من مناسك العمرة والحجّ.

وفي الحديث أنّ النّبي ﷺ دعا للمحلّقين مرّتين فيحين دعا للمقصرين مرّة واحدة، وهذا فيه فضل الحلق وأنه أفضل من التقصير، ويستثنى من هذا المتمتع بالعمرة إلى الحجّ فإنّ التقصير في حقّه أفضل عند تحلّله من العمرة لأنّه يوفّر شعره ليحلقه عند تحلّله من الحجّ

ولأنّ النَّبِيَّ ﷺ أمر المتمتع بالتقصير بعد العمرة ولم يأمرهم بالحلق، فدلّ هذا على أنّ التقصير في حنّهم أولى وأفضل في هذا المواضيع.

وكذلك يستثنى المرأة فإنّ التقصير في حنّها أفضل لأنّه لا يجوز لها حرق شعرها لأنّه مثلى فتستثنى هي أيضاً.

ثمّ قال المصنّف رحمه الله

الحديث 251

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: حججنا مع النَّبِيِّ ﷺ فأفضنا يوم النَّحر فحاضت صفيّة فأراد النَّبِيُّ ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنّها حائض قال: أحابستنا هي قالوا: يا رسول الله أفاضت يوم النَّحر؟ قال: اخرجوا.

وفي لفظ: قال النَّبِيُّ ﷺ: عقرى حلقى أطافت يوم النَّحر؟ قيل: نعم؟ قال: فاقري.

الحديث 252

عن ابن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أمر النَّاس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلاّ أنّه خفف عن المرأة الحائض.

تذكر عائشة رضي الله عنها أنّ النَّبِيَّ ﷺ حجّ مع نسائه حجّة الوداع، وأنّهم طافوا طواف الإفاضة يوم النَّحر، وبعد طوافهم حاضت صفيّة رضي الله عنها ولم يعلم بهذا النَّبِيُّ ﷺ حتّى كان ليلة النَّحر فأراد النَّبِيُّ ﷺ أن يأتيها، وانظروا رحمكم الله كيف كانت العرب تكنّي ولا يستعملون الألفاظ الصّريحة إلاّ للحاجة

فقلت عائشة رضي الله عنها أراد منها ما يريد الرجل من أهله وهذا كناية عن أنّ النَّبِيَّ ﷺ أراد جماعها، فأخبرته رضي الله عنها أنّها حائض، فظنّ النَّبِيُّ ﷺ أنّها لم تطف طواف الإفاضة وهو ركّن لا يتم الحج بدونه، ولا بدّ إن هي لم تأتي به بسبب الحيض أن يمكث

معها النَّبِيُّ ﷺ أو محرّم لها حتّى تطهر فتأتي به، لذلك قال أحابستنا هي؟ فأخبروه أنّها طافت قبل أن يأتيها.

فقال أخرجوا أي فلنذهب لأنّه لم يبقى عليها إلاّ طواف الوداع وهو واجبٌ من واجبات الحجّ إلاّ أنّه يسقط عن الحائض بدلالة حديث ابن عباس الذي ذكرناه وفيه أنّه قال **إلاّ أنّه خفف عن المرأة الحائض** أي أنّه ليس شرطاً أن يكون آخر عهدها بالبيت فليس بواجبٍ على الحائض كما يجب على غيرها.

وفي هذين الحديثين جملة من الفوائد منها أنّ طواف الإفاضة ركن من أركان الحجّ لا يسقط بحال لا عن الحائض ولا عن غيرها.

وفيها أنّ من حاضت في أثناء حجّها فإنّها تكمل أعمال الحجّ إلاّ الطّواف بالبيت فإنّها تؤخّره إلى حين طهرها.

وفيه أنّ محرّم الحائض عليه انتظارها إلى حين طهرها لتتمكّن من الإتيان بطواف الإفاضة إلاّ من كان محلّ سكناه بالقرب من مكّة وإمكانه العودة إليها بسهولة بعد الطّهر فيجوز له الذهاب معها ثمّ تعود معه لتأتي بطواف الإفاضة بعد طهرها.

وفيها أنّ طواف الوداع واجبٌ لأنّ النَّبِيَّ ﷺ لم يرخص في تركه إلاّ للحائض، ولو كان غير واجبٍ لم يكن ثمة معنى من الترخيص للحائض فقط.

وكذلك في قوله في الحديث **عقرى حلقى** هما كلمتا دعاء بمعنى الهلاك والإبادة، لكن جرى استعمالهما في مقام التّهويل من غير إرادة الدّعاء ولا المعنى الأصل لهما. هذا ما يتعلق بهاذين الحديثين.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 253

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له.

إذا انتهى الحاج من طواف الإفاضة والسعي إن كان متمتعاً شرع له الرجوع إلى منى والمبيت بها في أيام التشريق.

والمبيت بمنى واجب لأن النبي ﷺ بات بها وهو القائل (خذوا عني مناسككم) فلا يجوز لأحد المبيت في غير منى في هذه الأيام طبعاً. باستثناء السقاة والرعاة، فقد جاء في الحديث أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ بأن يبيت في مكة من أجل القيام بسقاية الحجّاج وهو من بني عبد المطلب، وبني عبد المطلب كانت من وظائفهم أيام الحج حتى في زمن الجاهلية سقاية الحجيج من بئر زمزم.

فكان العباس هو المسؤول عن هذه السقاية ولو بات في منى لما أمكنه توفير الماء للحجّاج في نهار اليوم الموالي، فاستأذن من النبي ﷺ بأن يبيت في مكة فأذن له.

وهذا الحديث من الأدلة على وجوب المبيت في منى، إذ لو كان غير واجب المبيت بها لما كان لاستئذان العباس معناً ولذهب إلى مكة مباشرة. هذا بالنسبة لمن يسقي الحجّاج تطوعاً. أمّا الذين يبيعون الماء كما هو حاصل في وقتنا هذا من بعض الناس يجب عليهم المبيت في منى ولا يأخذون بهذه الرخصة. لأنهم تجار وليسوا يعني سقاة.

ويدخل في حكم السقاة رجال الأمن ورجال التنظيم الذين لا يمكنهم المبيت في منى لأنهم لو باتوا فيها اختل نظام الحجّ ولحصوله ربّما أموراً غير مرغوب فيها، لذلك أجاز لهم العلماء أن يبيتوا في غير منى للحاجة قياساً على إذن النبي ﷺ للسقاة والرعاة والله أعلم.

ثم قال المصنف رحمه الله

الحديث 254

وعنه قال جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع لكل واحدة منهما إقامة ولم يسبح بينهما ولا على إثر واحدة منهما.

في الحديث أنّ النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء في جنب، وجمع هي مزدلفة سميت بذلك لأنّ الحجاج يجتمعون فيها ليلة النحر.

وسميت مزدلفة كذلك لأنّ الناس يزدلفون منها إلى منى.

ففي الحديث مشروعية الجمع بين المغرب والعشاء إذا أتى الحاجّ مزدلفة، يجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحدٍ ولكلّ صلاةٍ إقامتها، والأفضل أن يجمع جمع تأخير كما فعل النبي ﷺ.

وقوله لم يسبح بينهما ولا على إثر واحدة منهما فيه أنّه ﷺ لم يصليّ الرّواتب الخاصّة بالمغرب ولا بالعشاء والله أعلم.

ثم قال المصنّف رحمه الله

باب المحرم يأكل من صيد الحلال

الحديث 255

عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة وقال: خذوا ساحل البحر حتى نلتقي، فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم فينما هم يسرون إذ رأوا حُمُر وحِشٍ فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أتانا فنزلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أناكل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فأدركنا رسول الله ﷺ فسألناه عن ذلك، قال: منكم أحدٌ أمره أن يحمل عليها وأشار إليها؟ قالوا: لا؟ قال: فكلوا ما بقي من لحمها.
وفي روايةٍ فقال: هل معكم منه شيء؟ فقلت: نعم، فناولته العصد فأكلها.

هذه القصة حدثت في عام الحديبية والنبي ﷺ خرج فيها قاصداً العمرة هو وأصحابه وأطلق عليها في الحديث أنه خرج حاجاً، وهذا الإطلاق إطلاقٌ لغوي إذ كلُّ من الحاج والمعتمر يقصد البيت لأداء النسك، فيطلق على المعتمر حاجٌ تجوز.

النبي ﷺ كان في سفره هذا وقبل أن يصل إلى ميقات المدينة ليحرم بلغه أن عدواً يريدُه هو آتٍ من قبل ساحل البحر، فأمر طائفةً من أصحابه ومنهم أبو قتادة رضي الله عنه أن يسلكوا ذات اليمين على طريق الساحل ليصدوا هذا العدو وليقضوا عليه.

والذين ذهبوا إلى الساحل أحرموا كلهم إلا أبا قتادة رضي الله عنه لم يفعل ذلك، وفي أثناء سيرهم وجدوا حمر وحشٍ - حمر وحش جمع حمار وحشي فهو حلال - فأراد أبو قتادة رضي الله عنه واحداً منها فصاده وأكل منه هو وأصحابه لكنهم رضي الله عنهم اتناهم الشك في جواز أكلهم من هذا الحمار الوحشي لأنه صيد، والمُحرم يحرم عليه الاضطهاد.

فأخذوا معهم اللحم واتَّجهوا نحو النَّبِيِّ ﷺ ليسأله فطلب منهم ﷺ لَمَّا لقوه إذا كان أحدٌ منهم طلب من أبي قتادة صيدها وأشار إليه ليصيده فقالوا لا فأمرهم بأكل الباقي.
وفي الرواية الثانية جاء أنه طلب منهم أن يعطوه شيئاً منه تطيباً لخاطرهم وتطميناً لقلوبهم رضي الله عنهم وأرضاهم.

ففي الحديث أنَّ الحُمْرَ الوحشيَّةَ حلالٌ يجوز أكلها.

وفيه أنَّ الصَّيْدَ الحلالَ أي غير المحرم إذا لم يكن بطلب من المحرم ولا بإشارة منه أنه يجوز للمحرم أكله.

وفيه وجوب سؤال أهل العلم عمَّا أشكل.

وفيه كذلك ورع الصَّحابة رضوان الله عليهم وطلبه من الرِّزْقِ الحلال.

وفيه وجوب استفسار المفتي للسَّائل فيما يختلف به الحكم لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يقل لهم يجوز ان يأكلوه بل سألهم إن كان صاده بإشارة واحدٍ منهم أو بطلب واحدٍ منهم إلى غير ذلك لأنَّ الحكم يختلف باختلاف هذا الأمر. والله أعلم.

ثم قال رحمه الله

الحديث 256

عن الصَّعب بن جَثَّامة اللَّيْثي أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَاراً وَحَشِيئاً وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ
فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ.

وفي لفظٍ لمسلم: رَجُلٌ حِمَارٌ.

وفي لفظ: شَقُّ حِمَارٍ.

وفي لفظ: عَجَزَ حِمَارٌ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ صَيْدٌ لِأَجَلِهِ ﷺ وَالْمَحْرَمُ لَا يَأْكُلُ مَا
صَيْدٌ لِأَجَلِهِ.

هذا تأويل الشافعي رحمه الله للحديث وهو الصواب إن شاء الله لأنَّ المحرم لا يجوز له
أن يأكل ما صاده الحلال من أجله.

وقرينة الحال هي التي دفعت بالنبي ﷺ كي يظنَّ أنَّ هذا الصحابي رضي الله عنه صاد هذا
الحمار من أجله لذلك ردَّه ولم يرد أن يأكل منه.

وفي الحديث أنَّ الإنسان إذا رأى أنَّ أخاه توهَّم شيئاً تجاهه فحزن من أجله أنَّه يزيله ويبين
له بطلان ما توهَّمه والنبي ﷺ فعل ذلك، فلما رأى أنَّ صاحب الهدية هذا الصحابي
الجليل رضي الله عنه حزن حتى ظهر الحزن على وجهه بين له فساد ما توهَّمه وأخبره أنَّه
لم يردَّ عليه لحمه إلاَّ لأنَّه مُحْرَمٌ وظنَّ أنَّه فاده من أجله، ليس فقط لأنَّه محرم لا بل لأنَّه
محرمٌ وظنَّ أنَّ هذا الصحابي صاد هذا الحمار من أجل أن يأكل منه النبي ﷺ لذلك ردَّه
فيضاف إلى ما ذكرناه سابقاً من الحالات التي لا يجوز فيها للمحرم أن يأكل ما صاده الحلال.

فقلنا في الحديث الذي سبق أنَّ المحرم لا يأكل من الصيد الحلال إذا كان هو الذي أشار
إليه أو عليه بصيده أو طلب منه ذلك.

وكذلك يضاف إلى هذا ما جاء في هذا الحديث فيما إذا كان الحلال صاد الصيد من أجل المحرم فلا يجوز للمحرم الأكل منه حينئذٍ. والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين انتهينا من كتاب الحج، نسأل الله عزّ وجلّ تبارك وتعالى أن يوفّقنا لإكمال هذا الكتاب وأن ييسّر لنا ذلك وأن يوفّقنا لحفظ أحاديثه وأن يشرح صدورنا لفهم معانيه إنّه وليّ ذلك والقادر عليه والعلم عند الله تعالى.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت

أستغفرك وأتوب إليك.